

النظام الطائفي اللبناني بين النشأة والتطور

د. رياض غنام (*)

امتداد التاريخ الاسلامي. والملة في التعريف لا تطلق كمصطلح إلا على الاسلام، مقابل أهل الذمة كمصطلح أيضاً لا تطلق إلا على غير المسلمين. وقد أدى تراجع الدور الجهادي للدولة العثمانية، ودخولها في ما سمي بعصر الانحطاط، بفعل هجمة الدول الأوروبية على مكتسبات السلطنة في العمق الأوروبي، إلى استعادة العديد من المواقع المتقدمة في الغرب وبعض أراضيها في الشرق العربي.

وأكثر ما يبرز التدخل الغربي في الشرق، ما قامت به فرنسا في المناطق الغربية من بلاد الشام، وخصوصاً في جبل لبنان حيث لعبت الامتيازات الأجنبية والإرساليات والمرسلون الأجانب، ثم اجراءات الحكم المصري الطائفية في بلاد الشام وجبل لبنان، دوراً كبيراً في تفكيك نظام الملل العثماني، وإقامة مؤسسات ثقافية مرتبطة بعواصم خارجية، الأمر الذي دفع

إذا كانت الطوائف والأديان قد ارتبطت بحقبات زمنية تعود الى مرحلة النشأة والتأسيس، وإذا كان بعضها قد تأثر ببعض الآخر سواء في بنائه العقائدية أو مفاهيمه النظرية أو التطبيقية، فإنه ليس للطائفية تاريخ محدد في حياة الشعوب والأمم، وأن الثابت والمؤكد هو تقدم الطائفة على الطائفية من حيث التاريخ والزمان، ومن ثم ارتباطهما في علاقة جدلية وطيدة رسّخت بمرور الزمن، ابتعد في خلالها الإنسان عن جوهر الطائفة والدين الحقيقي ليستقر في أحضان عصبية الدين وهوس الايمان وهي المعبر عنها تارة بالطائفية وتارة أخرى بالمذهبية وهما في الحالتين يمثّلان الوجه السلبي لأي من المذاهب أو الأديان السماوية.

في خلال العهدين المملوكي والعثماني، وعلى امتداد أكثر من سبعة قرون، ساد نظام الملل على

(*) مدير عام شؤون الجلسات واللجان - مجلس النواب.

من خلال تأليب الموارنة على الدروز تارة، والدروز على الموارنة تارة أخرى، فكان لسياستهما تلك أبلغ الأثر في تجذير الانقسامات الطائفية بين السكان، وتأزيم الوضع السياسي بينهما، الأمر الذي ساهم في التفجيرات الدموية الطائفية لاحقاً، وأذكى جذوتها التدخل الاستعماري الخارجي، وصراع القوى الدولية على تنفيذ المشاريع الخاصة بالأقليات غير الاسلامية في عدة مناطق من بلاد الشام.

وكان ديوان المشورة في بيروت أبرز ما أتاح ابراهيم باشا، فرغم سلطته المطلقة على جميع أراضي بلاد الشام، إلا أنه أحجم عن الحكم الاستبدادي، فشكل في بيروت ديوان مشورة من اثني عشر رجلاً من وجهاء المدينة، جعلهم مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، فكان من المسلمين عبد الفتاح حمادة ناظر الديوان، وعمر بيهم، وأحمد العريس، وحسن البربير وأمين رمضان، وأحمد جلول، أما النصرى الستة فكانوا: جبرائيل حمصي، وبشارة نصرالله، والياس منسا، وناصيف مطر، ويوسف عيروت وموسى بطرس^(٣).

وفي أواخر العهد الشهابي، كان الحكم المصري في بلاد الشام قد بلغ مرحلة متقدمة من المظالم والتضييق على السكان، وبدأ تملل الأهالي نتيجة اجراءات قاسية أنزلها ابراهيم باشا وحليفه الأمير بشير بالأهالي وخصوصاً لجهة السخرة والضرائب، وتقاطعت الأوضاع الداخلية بتصميم السلطنة العثمانية وبريطانيا العظمى على استرجاع بلاد الشام لإخضاعها مجدداً للسيادة العثمانية، وكان للأمير بشير الشهابي الثاني مداخلات سياسية وعسكرية بهدف قمع الثورة، فكتب الى زعمائها يناشدهم

المتصرف الأول لجبل لبنان داوود باشا للقول عن اليسوعيين: «انهم يخرجون ثوريين مرتمين في أحضان الفرنسيين». ومقابل ذلك كانت مدرسة عبيه التبشيرية تخرّج ثوريين مرتمين في أحضان الإنكليز والأمريكيين. فكان من نتائج تداعي نظام الملل أن وجدت كافة القوى الخارجية المدخل كي تدّعي لنفسها حماية المسيحيين في الشرق وتقسيمهم إلى مذاهب متعددة بتعدد الولاءات الطائفية - السياسية ما بين موارنة وكاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت وغيرهم^(١).

وفي فترة الحكم المصري لبلاد الشام ١٨٣٢ - ١٨٤٠، تميّزت ادارة ابراهيم باشا فيها وخصوصاً في المقاطعات اللبنانية في جبل لبنان بميزتين متناقضتين، فمن جهة حاول نقل النظام الإداري بمفهومه العام من النظام المقاطعجي القديم من خلال ضرب المقاطعجيين، أو جعلهم موظفين ووكلاء بمرتبات لا توازي عشر ما كانوا يحصلون عليه، ووضع تشريعات مستوحاة من تشريعات البلدان الأوروبية، والعمل على تحقيق المساواة بين مختلف شرائح المجتمع، واعتبار جميع السكان متساوين أمام القانون، وخصوصاً المسيحيين بعد أن رفع عن كواهلهم القيود الاجتماعية، كالترجل عن رواحلهم اذا ما صادفوا احد المسلمين في الطريق، وارتداء انواع معينة وألوان معينة من الألبسة، فضلاً عن إشراكهم في ادارة مجالس الشورى التي أنشأها كإدارات محلية تتمتع بصفة تمثيلية^(٢). إلا أنه من جهة ثانية عمل الحكم المصري والأمير بشير الشهابي الثاني وبهدف فرض الأمن والاستقرار في المناطق التي يسيطران عليها الى ضرب الطوائف بعضها بالبعض الآخر

(١) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص ٢٩٥ وما يليها.

(٢) نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، ج ١، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٣) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ٥٩ - ٦٠.

المتخذة والمسجلة في سجل المجلس^(٦). سجل بشير الثالث المحاولة الأولى لتشكيل مجلس شوري طائفي في جبل لبنان عندما أتى ببعض الأعيان المسيحيين دون أن يجري انتخابهم من قبل الأهالي، وأقام الشيخ بشارة الخوري صالح الفقيه قاضياً ورئيساً للمجلس بالنيابة عنه^(٧). في حين رفض الدروز أن يتمثلوا في المجلس ولم يقبلوا بوجوده أصلاً^(٨). ورفضوا الاشتراك في المجلس لأنه يقيد حريتهم في سياسة رعاياهم، وفي ممارسة سلطاتهم المقاطعية^(٩). كذلك رفض البطريرك الماروني المشاركة فيه إلا إذا ضم الديوان ستة أعضاء موارنة من أصل اثني عشر عضواً^(١٠). هذا الوضع المتأزم سياسياً واجتماعياً تقاطع مع ممارسات بشير الثالث المتعالية والفتوية، وعندما حاول الدروز إسقاطه بالقوة بعد محاصرتهم له في دير القمر، اصطدموا بالكنيسة المارونية التي هبت لانقاذه عبر ارسال نحو عشرة آلاف مقاتل تجمعوا في بعبداً أولاً مقدمة للتوجه الى دير القمر لفك الحصار عن بشير الثالث^(١١). فكان أن تحولت ما سمي بالحركة الأولى من حركة سياسية عسكرية ترمي الى إسقاط الأمير الحاكم، الى حركة طائفية تعتمد السلاح في تحقيق أهدافها وانتهت بعزل بشير الثالث، وتنصيب عمر باشا النمساوي حاكماً، فكان أن خضعت الإمارة لأول مرة في تاريخها ومنذ الفتح العثماني لبلاد الشام للسلطة العثمانية المباشرة.

بالتراجع مع التهديد والوعيد فكان جوابهم: «اننا لا نرجع الى أمكاننا إلا اذا قبل الأمير الحاكم برفع بطرس كرامه من ديوانه، وانشاء ديوان عال يتألف من ممثلين اثنين عن كل طائفة من طوائف الجبل». فكان مطلبهم هذا أول صرخة عامة في سبيل الحياة التمثيلية في الجبل^(٤).

أجهضت السلطنة العثمانية وبعض الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا استمرارية الحكم المصري في بلاد الشام، وأدى انسحاب المصريين الى سقوط حكم الأمير بشير الثاني، وتنصيب قريبه بشير قاسم ملحم المعروف ببشير الثالث ولقبه "أبو طحين". وبالرغم من قصر المدة التي أمضاها في الحكم وهي ستة عشر شهراً، غير أنها كانت مثقلة بالأحداث والوقائع الجسام. وقد ساهم بشير الثالث بسياسته في تأزيم بعضها، فضلاً عما تختزن هذه الأحداث بذاتها وما تحمله من اسباب الصراع وعناصر التفجير بين ركني سكان الإمارة من تراكمات سياسية ودموية^(٥). وفي هذا الجو المحموم جاءت دعوة والي صيدا إلى الأمير بشير كي يؤلف مجلساً منتخباً من الأهالي برئاسة أو برئاسة وكيل ينوب عنه، ويمثل الطوائف الدينية فيكون للموارنة ثلاثة أعضاء، وللدروز ثلاثة أعضاء أيضاً، وعضو واحد لكل من السنة والشيعية والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك. أي ما مجموعه عشرة أعضاء مهمتهم فصل الدعاوى والمسائل الخلافية وفقاً للشرائع دون أي تشيع، وأوجب توقيع أعضاء المجلس على القرارات

(٤) أسد رستم، المرجع السابق نفسه، ص ١٠٦.

(٥) فريد وفيليب الخازن، المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢٢.

(٦) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٥٦ - ٥٧.

(٧) لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، ص ١١٢.

(٨) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٠.

(٩) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ص ٤٧٨.

(١٠) Adel Ismail, Documents Diplomatiques, T6, P.341.

(١١) Adel Ismail, Histoire du Liban, T.IV, p.133-135.

مناطقهم^(١٢)، خصوصاً في الفترة التي تلت توقيع المعاهدة الدرزية البريطانية. كذلك فإن النمسا تبنت هذا النظام، ولم تكن بعيدة عن الإيحاء به من خلال اقتراح مستشارها مترنيخ بتقاسم السلطة في جبل لبنان بين الدروز والموارنة. كما أن موقف روسيا كان من ضمن التوافق الأوروبي، ولم يخرج عن هذا الاتجاه^(١٣).

أما روسيا وبدافع تأييدها للأرثوذكس، فقد أيدت مشروعاً قضى بدمج جبل لبنان كلياً في السلطنة العثمانية، خصوصاً بعد أن رفض الأرثوذكس سلطة الموارنة، وأعلنوا أنهم يفضلون حكم الدروز عليهم، متهمين الموارنة بالتعصب الشديد واضطهادهم والتضييق عليهم لتحويلهم إلى الكاثوليكية، الأمر الذي سدد ضربة مؤلمة لمبدأ جمع المناطق المسيحية في قائممقامية موحدة. ولا يستبعد أن يكون عمال الحكومة الروسية وراء استنهاض الأرثوذكس بهذا الشكل الصارخ لإقامة قائممقامية ثالثة خاصة بهم^(١٤)، وهو واقع طرح جدياً في عدة مناسبات واستمر مطروحاً ومؤيداً من قبل روسيا القيصرية حتى سنة ١٨٦١ تاريخ إقامة متصرفية جبل لبنان.

لم يكن نظام القائمقاميتين ليحظى برضى فرقاء الجبل ولا سيما الموارنة الذين وجدوا فيه هزيمة سياسية وتراجعاً نوعياً في عملية ترقّيهم السياسي، وتركزت الأزمة في مسألتين أساسيتين. الأولى توحيد القائمقاميتين في كيان موحد، والثانية إعادة الأمير بشير الشهابي الثاني المنفي في الاستانة إلى الحكم^(١٥). وإزاء

لم يستطع عمر باشا تثبيت سلطته السياسية والأمنية في الجبل، وكانت أسباب التصادم لا تزال قائمة بين فريق الصراع الموارنة والدروز، وكان عمر باشا مشاركاً فيها بعد خلافه الحاد مع الأعيان الدروز، وإلقاء القبض على عدد منهم وزجّهم في محبس بيت الدين، الأمر الذي استغلته الدول الأوروبية، وبموافقة السلطات العثمانية، تم تقسيم الإمارة إلى قائممقاميتين الأولى درزية في الجنوب وعلى رأسها أحد الأمراء الإرسلانيين، والثانية نصرانية وعلى رأسها أحد الأمراء للمعيّين. وقد جاء تعيينهما تنفيذاً للشرط ألا يكونا من الأسرة الشهابية عملاً بالتدبير الذي وافقت عليه السلطنة العثمانية والدول الأوروبية الخمس المعنية بالمسألة اللبنانية.

لا شك في أن نظام القائمقاميتين هو نظام عثماني - أوروبي، توافقت عليه السلطنة العثمانية مع الدول الأوروبية. وقد جاءت موافقة هذه الدول عليه باعتباره يؤمن الحد الأدنى من مصلحة كل منها. ففرنسا بعد أن جوبهت برفض عثماني بريطاني لإعادة وحدة جبل لبنان السياسية تحت حكم أحد الأمراء الشهابيين، رضيت على مضمّن بنظام القائمقاميتين لأنه يعطي نصف البلاد لحلفائها الموارنة، وتحقق لها أهدافها ومطامعها في هذا الجزء الصغير مما كانت تحلم به. وخلافاً لفرنسا فقد رضيت بريطانيا بهذا النظام لأنه أقصى نهائياً الأسرة الشهابية الموالية سياسياً لفرنسا عن الحكم، وأعطى حلفاءها الدروز النصف الآخر من جبل لبنان، وهذا ما يساعدها على توطيد نفوذها في

(١٢) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية، ص ١١٨ - ١١٩.

(١٣) Adel Ismail. Documents Diplomatiques T7. p.269-271.

(١٤) قسطنطين بيكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ٤٧ - ٤٨.

(١٥) فريد وفيليب الخازن، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٤.

فعلى القائمقام أن يحيل الدعوى الى قاضيي الفريقين المتداعيين ومستشاريهما.

اعتبرت إجراءات شكيب أفندي وتنظيماته الأسس الأولية لبناء الإدارة للكيان اللبناني فيما بعد، إذ كان لها أبلغ الأثر في إرساء نظام لبنان السياسي على الأسس الدينية الطائفية. وهذا المجلس الذي جاء تسوية لمشكلة كان يتوجب على شكيب أفندي حلها بطريقة أو بأخرى، اعتبر الأساس الذي أصبح قاعدة في تسيير الحكم وشؤون الإدارة الرسمية، فرسخت بذلك دعائم الطائفية في الحياة السياسية والإدارية، وكانت قد تكونت في عهد الشهابيين وأصبحت القاعدة التقليدية ليس في أنظمة القائمقاميتين ومتصرفية جبل لبنان وإنما في الدولة اللبنانية ومؤسساتها فيما بعد. وإذا كانت إجراءات شكيب أفندي قد مهدت لفترة من الهدوء استمرت حتى سنة ١٨٦٠ إلا أنها لم تكن كفيلة بإزالة التناقضات الناشئة عن كيفية تطبيق هذه الإجراءات، لذلك ما إن تقاطعت التناقضات الداخلية مع الصراعات الاستعمارية للدول الأوروبية حتى انهار نظام القائمقاميتين بفعل الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠.

كان للحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ نتائج مدمرة على الجبل بشكل عام، ومقاطعاته المختلطة بشكل خاص. وانجلت غبارها عن وقوع آلاف القتلى وتدمير مئات المنازل وتهجير عشرات الآلاف من السكان من كلا فريقى الصراع وخصوصاً المسيحيين منهم. وبضغط من الدول الأوروبية، وافق السلطان العثماني على تشكيل لجنة دولية برئاسة وزير خارجيته فؤاد باشا^(١٨)، وانحصرت مهمة اللجنة بثلاث مسائل جوهرية:

عمق المشكلة السياسية واستعصائها على الحل، اندلعت الحرب الأهلية الثانية في صيف سنة ١٨٤٥، ولم تنتهِ إلا بتدخل السلطنة العثمانية فأرسلت ناظر خارجيتها شكيب أفندي مفوضاً من قبل السلطان بسلطة واسعة لإعادة الأمن وتسوية جميع المسائل الخلافية^(١٦).

كان أبرز اجراءات شكيب افندي في الجبل، ايقاف الحرب، وجمع السلاح من الفريقين واستدعاء الأجناب إلى بيروت، ثم عمد إلى عزل القائمقامين أحمد أرسلان وحيدر أبي اللمع من منصبيهما، لكن الإجراء الأهم تمثل في تأليف مجلسين طائفيين يرأس كل منهما القائمقام، وله نائب قائمقام يحل محله أثناء غيابه. وقد تألف كل مجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة دينية، وعليه تكوّن كل مجلس من وكيل قائمقام، وقاضٍ ومستشار مسلمين (أي سنيين) وقاضٍ ومستشار درزيين، وقاضٍ ومستشار مارونيين، وقاضٍ ومستشار أرثوذكسيين، وقاضٍ ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الإسلام (السنة) يقضي في الطائفتين معاً. وهؤلاء القضاة المستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة وعقال رؤساء طوائفهم^(١٧).

تناولت صلاحية كل من المجلسين أموراً مالية وقضائية. ففي الأمور المالية كان من صلاحية المجلس الاعتناء بوضع ويركو الجبل سنوياً، أما في الأمور القضائية فقد كان من مهامه رؤية مجموع الدعاوى والخلافات وفصلها والحكم بها على مستوى الطوائف حصرياً. فكان كل قاضٍ ومستشار يستقل برؤية دعاوى أبناء مذهبه والحكم بها، وليس له أن يتدخل في المسائل الخارجية عن أبناء طائفته. أما إذا كان المدعي والمدعى عليه من طائفتين مختلفتين،

(١٦) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٢٠٤.

(١٧) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٢.

(١٨) Documents Diplomatiques. T10. p.241 -285.

ويُعطى لقب مشير. ونص النظام على تأسيس مجلس من إثني عشر عضواً يمثلون المجموعات الدينية الكبرى، وتقسيم جبل لبنان الذي كانت مساحته ٣٢٠٠ كلم^٢ الى ست قوائممقاميات هي الكورة وكسروان والمتن والشوف وجزين وزحلة. ويتولى كل قوائممقامية وكيل إداري أو قائممقام من الوجوه التابعة للعقيدة الدينية السائدة في الناحية المعنية. كما ألغيت الامتيازات الاقطاعية وحددت الضريبة بـ ٣٥٠٠ كيس سنوياً^(٢٠).

وتطبيقاً لمنطوق النظام الأساسي لجبل لبنان، شكل داوود باشا الحاكم الأول للجبل، أول مجلس للإدارة ليمثل المجموعات الدينية الكبرى، فأعطى الموارد أربعة أعضاء، والدروز ثلاثة والأرثوذكس اثنين، كما كان لكل من الكاثوليك والسنة والشيعية عضو واحد. لقد أرسى مجلس الإدارة على قاعدة وفاقية شملت الطوائف جميعاً. فخصوم الأمس من الدروز والمسيحيين جلسوا في ندوة واحدة، وتبادلوا فيها الآراء والتوصيات ذات الشأن العام. وهو وإن شكّل محاولة لدمج التنوع الطائفي والمذهبي القائم في الجبل في مجتمع متجانس تتعايش فيه الطوائف والمذاهب جنباً الى جنب، إلا أنه لم يؤد الى انصهارها أو توحيدها في بوتقة اجتماعية وطنية موحدة، وكان السبب في ذلك النظام نفسه الذي أرسى في مواده القانونية مسألة التمثيل الطائفي في كل من مجلسي الإدارة والمحكمة مؤكداً على التوجه الديني والمذهبي نفسه الذي ظهر في نظام القوائممقاميتين. وأعيد تظهيره في نظام المتصرفية، فكان ان بدأت تترسخ الطائفية شيئاً

١ - محاكمة الأعيان الدروز والاقتصاص من الفاعلين؛

٢ - تقديم المساعدات العينية والمالية للمنكوبين؛

٣ - اصلاح النظام السياسي لسوريا عامة وجبل لبنان خاصة.

كان اهتمام الدول الأوروبية بالنقطة الثالثة أكثر من اهتمامها بالنقطتين الأولى والثانية. وما اهتمامها بإصلاح النظام السياسي في سوريا وجبل لبنان إلا خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية في وقت كان التنافس الاستعماري قد أصبح في مراحل متقدمة ينذر بوقوع حروب فيما بينها. وبعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من ستة أشهر انتهت للجنة الدولية من وضع صيغة لنظام سياسي في جبل لبنان شبيه بنظام القوائممقاميتين، قضى بقيام ثلاث قوائممقاميات: درزية في الجنوب، ومارونية في الوسط، وأرثوذكسية في الشمال^(١٩). وإزاء التحفظ الفرنسي على المشروع كونه يضعف نفوذها تجاه المسيحيين من خلال انشاء قوائممقامية أرثوذكسية استجابة للمطلب الروسي، انتقل القرار النهائي من اللجنة الدولية في بيروت الى سفراء الدول الأوروبية الخمس في الاستانة، وبعد مفاوضات ومناقشات مستفيضة، وانعقاد ثلاث اجتماعات على مستوى السفراء والصدر الأعظم، تم الاتفاق على النظام السياسي لجبل لبنان. وتم التوقيع في التاسع من حزيران سنة ١٨٦١ على البروتوكول القاضي بتوحيد السلطة السياسية في الجبل على أن يكون حاكمه مسيحياً يترك اختياره لإرادة السلطان العليا، ويكون تابعاً له مباشرة،

(١٩) محاضر اللجنة الدولية في بيروت، ص ٢٧٠ وما يليها.

(٢٠) Documents Diplomatiques. T11, p.102-111

ارتدت الصفة الدولية في مطلع نشوئها وحدثتها، إلا أنها أصبحت جزءاً من ذاتيتنا وحياتنا، وجزءاً من مأساتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فتفك ببنى الوطن والمواطن وتمتد في نزعتها السلبية الى معازل فكرية وانسانية متمادية محتفظة بمكانتها الدستورية والقانونية حتى بتنا نتساءل هل إن العلة تكمن فيها وفي نصوصها المدمرة أم في نفوسنا المدمرة المنهزمة أمام الطوائف والمذاهب والعصبية المتجذرة فينا حتى الأعماق؟...

فشيئاً في المعاملات والممارسات والنصوص القانونية والدستورية وفي المؤسسات التي عرفها لبنان بعد قيام كيانه لاحقاً. لقد رسخت ظاهرة الطائفية والمذهبية في الحياة اللبنانية على مدى أكثر من قرن ونصف القرن، وأصبحت جزءاً من حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لقد كرسست هذه السنون الطوال هويتنا الذاتية الطائفية، واجتاحت كل الفوارق الطبقية والفكرية، العمودية منها والأفقية، إلا الفوارق السلبية من الأديان والمتمثلة بالطائفية والمذهبية، وإذا كانت قد